خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية على المنشآت الخاصة في قطاعي التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية

خالد عبد العزيز محمد السهلاوي - عبد القادر محمد احمد عبد الله

كلية العلوم الإدارية والتخطيط - جامعة الملك فيصل
الأحساء – المملكة العربية السعودية

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الخدمات الصحية والتعليمية في المملكة العربية السعودية وذلك لما لهذين القطاعين من أهمية بالغة في الاقتصاد السعودي. تركز الدراسة على عينة مكونة من ٦٢ مفردة موزعة على قطاعي الصحة والتعليم بنسبة ٦٢٪ و٣٨٪ لكل منهما على التوالي وقد تم سحب هذه العينة من مجموع المنشآت الصحية والتعليمية الخاصة العاملة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. لقد أظهرت الدراسة عددا من النتائج منها: أن المبادر في القطاعين المذكورين يبدأ في تأسيس منشأته بعد سن الثلاثين وبعد اكتساب الخبرة الطويلة سواء في القطاع العام أو الخاص، وأن معظم المبادرين وأصحاب المنشآت يمتلكون المؤهلات العلمية التي تدعمها مهاراتهم العملية وقدراتهم الإدارية التي تمكنهم من إدارة وتطوير منشآتهم. تبين من الدراسة أيضا أن دوافع أصحاب هذه المنشات تتمحور حول استغلال القدرات والمهارات التي يتمتعون بها بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق العائد الاقتصادي المناسب. ولقد أوضحت الدراسة أيضا أن هناك نوع من التباين بين المبادرين في القطاعين موضوع الدراسة خاصة فيما يتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والخبرة السابقة.

المقدمة :

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الوطني في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية. فهي وبرغم ما تعانيه هذه المنشآت من مشكلات ومعوقات تبقى من أهم المجالات التي يمكن لاقتصاديات المنطقة الاعتماد عليها. وفي المملكة العربية السعودية تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة اكثر من ٨٥٪ من مجموع المؤسسات والشركات الاقتصادية العاملة (المفلح، ١٤١٩هـ). وبذلك فهي مؤهلة لأن تساهم وبشكل كبير في تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط الذي تتعرض أسعاره لتقلبات شديدة. كما أن مشكلة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وتوفير فرص عمل أمام الشباب السعودي مشكلة ملحة وفي غاية الأهمية، وتعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أحد الوسائل المقترحة لمواجهة هذه المشكلة.

انطلاقا مما تقدم فان متخذي القرار بالمملكة العربية السعودية، إدراكا منهم لأهمية تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قاموا وعلى مدى سنوات عديدة بالعمل على دعم هذه المنشآت ومحاولة تفعيل دورها. ونظرا لتنامي العناية بهذا النوع من المنشآت، فانه من الضروري توجيه جزء من هذه العناية للتعرف على خصائص ودوافع أصحاب هذه المنشآت لما لهذه الخصائص من أثر كبير في نجاح تلك المنشآت وتقدمها خاصة إذا علمنا أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية هي عبارة عن منشآت فردية يملكها شخص واحد هو مديرها وصاحب كل الاختصاصات فيها، وهو الذي يرسم الأهداف ويتخذ القرارات (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٤١٨هـ). وقد اشارت العديد من الدراسات إلى أن لخصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دور وأهمية كبيرين في التأثير على نمو تلك المنشآت وتطورها كما سنرى لاحقا في الدراسات السابقة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد أن اكثر من نصف مجموع اختراعات المنتجات والخدمات التي تم تطويرها بعد الحرب العالمية الثانية تم تطويرها بواسطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن خاصية روح

المبادرة لدى أصحاب هذه المنشآت هو الذي ساهم وبشكل أساسي في تطوير تلك المنتجات (Dun and Bradstreet, 1989)

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي التعليم والصحة في المملكة العربية السعودية.

تنظيم الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة فأنه تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء رئيسة. بعد هذه المقدمة يأتي الجزء الأول ليتناول السمات الرئيسة لقطاع الخدمات بصورة عامة وعن وضع قطاعي التعليم والصحة في المملكة العربية السعودية في ظل خطط التنمية المتعاقبة بصفة خاصة. أما الجزء الثاني فيهتم بالدراسات السابقة ومنهجية الدراسة، في حين يركز الجزء الثالث على الدراسة الميدانية للقطاعات موضع الدراسة من خلال تحليل البيانات وعرض النتائج. وفي الجزء الرابع تقدم الدراسة بعض التوصيات المتعلقة بخصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي التعليم والصحة.

محددات الدراسة :

يود الباحثان أن يشيرا إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة وذلك بسبب طبيعة الموضوع ذاته، ومنهجية البحث المستخدمة فيه. وهذه المحددات على النحو التالي:

١. إقتصار مكان الدراسة على المنطقة الشرقية وعلى قطاعي التعليم والصحة فقط دون القطاعات الفرعية الأخرى لقطاع الخدمات بالرغم من النمو السريع لجميع القطاعات الفرعية شأنها في ذلك شأن قطاعي التعليم والصحة.

٢. إقتصار الدراسة على بحث خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. لذا فإن أي موضوع آخر لن يكون مجالا للبحث في هذه الدراسة حتى وأن تم التطرق إلية بطريقة غير مباشرة. من ذلك قياس بعض المتغيرات الشخصية الخاصة بالمبادرين كالعوامل النفسية والإجتماعية وغير ذلك من متغيرات لصعوبة قياس مثل هذه المتغيرات. كذلك ليس من أهداف هذه الدراسة ربط خصائص ودوافع المبادرين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنجاح أو فشل تلك المنشآت.

٣. نتائج هذه الدراسة محددة بما تم جمعه من بيانات من خلال إستمارة الدراسة، لذا فانه من الصعب تعميم النتائج خارج نطاق هذه المعلومات وخارج نطاق مجتمع الدراسة.

أهمية قطاع الخدمات ودوره في التنمية الاقتصادية :

نظرا لما تتصف به المملكة العربية السعودية من اتساع رقعتها وارتفاع نمو سكانها، فقد هدفت خطة التنمية السادسة (عام ١٤١٥هـ) لأن ينمو حجم الإنفاق على التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي بمعدل سنوي مقداره ٨,٥٪ خلال خطة التنمية السادسة، حيث يتوقع أن تنمو الاستثمارات الحكومية بمعدل سنوي متوسط قدره ١٩٪ والاستثمار الخاص بمعدل سنوي متوسط مقداره ٤,٩٪ وسوف يؤدي نمو الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة ذاتها إلى زيادة حصة الاستثمارات والإنفاق على القطاع الخدمي الذي تعطيه الحكومة أولوية قصوى كعنصر هام وأساسي في التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي (خطة التنمية السادسة، ١٤١٥هـ).

ويمكن ملاحظة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالنظر إلى الجدول رقم (١) الذي يوضح التوزيع القطاعي لاحتياجات الإستثمار وذلك خلال خطط التنمية الرابعة والخامسة والسادسة حيث بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع في نهاية الخطة الخمسية السادسة ٤٣,٥٪ من إجمالي الاستثمارات مقارنة ب ٤٣٪ في نهاية الخطة الخمسية

الخامسة. وعليه فإنه من المتوقع أن يترتب على حجم هذه الاستثمارات آثار قوية ستؤثر إيجابا على القطاعات الإنتاجية الأخرى وبالتالي على الجهود المبذولة لدعم وتنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة.

وقد أعطت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية قطاع الخدمات التعليمية والصحية الأهمية القصوى من خلال وضع مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات ومتابعة تنفيذها سواء فيما يتعلق بتنمية القوى البشرية الوطنية وتعليمها أو فيما يتعلق بتحسين الخدمات الصحية وتطويرها. فقد بلغت المبالغ التي صرفتها الحكومة على التعليم خلال خطة التنمية الخامسة والمنتهية في عام ١٤١٥هـ حوالي ١٥٣ بليون ريال، وهي بذلك تفوق إجمالي ما انفق على هذا القطاع خلال خطط التنمية السابقة (مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ). ولقد كان لهذا الإنفاق والدعم الأثر المباشر في قدرة قطاع التعليم على تحقيق معدلات نمو عالية سواء فيما يتعلق بعدد الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة أو عدد المدارس والمؤسسات التعليمية التي تم افتتاحها خلال السنوات الماضية.

كما شهد قطاع الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية، فإلى جانب وزارة الصحة تتولى العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص مسئولية الرعاية الصحية بالمملكة من خلال عدد كبير من المستشفيات والمستوصفات العامة والخاصة في مختلف المناطق. فقد بلغ عدد المستشفيات التي تعمل تحت إشراف وزارة الصحة في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ ١٧٥ مستشفى. كما بلغ عدد المستشفيات العاملة بالقطاع الخاص ٧٤ مستشفى بنهاية العام ١٤١٦هـ مقابل ٧٢ مستشفى للعام الذي قبله. في حين بلغ عدد المستوصفات الخاصة ٥٩١ مستوصفا في نهاية عام ١٤١٦هـ مقابل ٥٥٢ مستوصفا للعام السابق كما يوجد أكثر من ٧٢٠ عيادة خاصة. وتوقعت خطة التنمية السادسة توسعا كبيرا في الخدمات والمرافق الصحية بإنشاء المزيد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية إلى جانب التشجيع الواضح للقطاع الخاص للقيام بدور أكثر أهمية في المجال الصحي.

جدول (١)
تقديرات الاستثمارات الرأسمالية حسب القطاعات (بالأسعار الجارية)

القطاع	الاستثمار ببلايين الريالات			المساهمة النسبية في الاستثمارات %		
	١٤٠٩/ ١٤١٠ هـ	١٤١٤/ ١٤٢٠هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	١٤٠٩/ ١٤١٠ هـ	١٤١٤/ ١٤١٥	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ
القطاعات الإنتاجية :	١٦،٠	٢,١٧	٤٥,٨	٢٦,٤	٣١,٩	٤٠,٥
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١,٩	٢,٨	٣،٣	٣,١	٤,١	٢,٩
القطاعات التعدينية الأخرى / المحاجر	٠,٣	٠,٦	١,٢	٠,٥	٠,٩	١،١
الصناعة	٧,٤	١١,٢	١٥,٤	١٢,٢	١٦,٥	١٣,٦
تكرير النفط	٠,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٣	١,٠	٠,٥
البتروكيماويات	٣,٤	٣،٣	٥،٥	٥,٦	٤,٩	٤,٩
الصناعات التحويلية الأخرى	٣,٨	٧,٢	٩,٣	٦,٣	١٠,٦	٨,٢
الكهرباء والغاز والمياه	٤,٦	٤,٥	٢٢,٣	٧,٦	٦،٦	١٩,٧
البناء والتشييد	١,٨	٢,٦	٣,٦	٣,٠	٣,٨	٣,٢
قطاع الخدمات	١٤,٧	١٧,٠	٢١,٠	٢٤,٠	٢٥,٠	١٨,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٣,١	٤,٧	٥,٩	٥,١	٦,٩	٥,٢
النقل والمواصلات	٧,٣	٥,٩	٦,٧	١٢,١	٨,٧	٥,٩
الخدمات المالية والتأمين						
العقارات وخدمات الأعمال	٣،٣	٤,٩	٦,٤	٥،٥	٧,٢	٥,٦
_ ملكية دور السكن	١,٢	١,٩	٢,٥	٢,٠	٢,٨	٢،٢
_ أخرى	٢,١	٣,٠	٣,٩	٣,٥	٤،٤	٣,٤
خدمات جماعية	١,٠	١,٥	٢,٠	١,٧	٢،٢	١,٨
الخدمات الحكومية	١٩,٩	١٢,٣	٢٨,٣	٣٢,٩	١٨,١	٢٥,٠
المباني السكنية	٨,٤	١١,٦	١٣,٧	١٤,٠	١٧,٢	١١,٩
القطاعات غير النفطية	٥٩,٠	٦٢,٦	١٠٨,٨	٩٧,٧	٩٢,٢	٩٥,٩
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	١,٤	٥,٣	٤,٦	٢,٣	٧,٨	٤,١
إجمالي الاستثمارات	٦٠٤	٦٧,٩	١١٣,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة، ١٤١٥ ـ ١٤٢٠ هـ ص ١٣٥.

القطاع الخاص والدور المنوط به لتنمية قطاع الخدمات

للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دور هام وبارز في تنمية قطاع الخدمات بقطاعاته الفرعية المختلفة تمشيا مع الدور المتوازي الذي تنتهجه الدولة في دعم ومساندة هذا القطاع ومحاولة إزالة جميع المعوقات التي تواجهه. ومن المستهدف في خطة التنمية السادسة تقديم المزيد من الدعم للقطاع الخاص لتمكينه من القيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الشاملة وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. لقد تكاثفت جهود المؤسسات الحكومية المختلفة والغرف التجارية الصناعية في عرض الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في قطاع الخدمات والترويج لتلك الفرص ووضع نتائج دراسات الجدوى الأولية تحت تصرف المستثمرين من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة وبعد التذبذب الشديد في عائدات النفط خلال السنوات القليلة الماضية تشعر بضرورة تكيف القطاع الخاص مع تلك المتغيرات وتعاظم دوره ليصبح محركا أساسيا للنمو في المستقبل المنظور لاقتصاد المملكة بمختلف قطاعاته الرئيسة (المعلمي، ١٤٠٩هـ).

وفي مجال الخدمات التعليمية يحظى القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بتشجيع كبير ويتلقى الكثير من التسهيلات لإنشاء المدارس ونشر التعليم ضمن الخطوط العريضة التي رسمتها الحكومة سواء في التعليم العام أو الفني أو التدريبي بأنواعه أو التعليم العالي والتقني. وخلال خطة التنمية الخامسة استطاع القطاع الخاص فتح العديد من المدارس الأهلية والتي بلغ عددها ١١٠٠ مدرسة للبنين والبنات وبلغت نسبة الطلبة في هذه المدارس ما يقارب ٧٪ من إجمالي الملتحقين بالمدارس الحكومية. وبالرغم من التوسع المستمر من قبل الدولة في دعم قطاع التعليم، إلا أن خطتي التنمية الخامسة والسادسة ركزتا وبشكل كبير على ضرورة مشاركة القطاع الخاص ورفع مساهمته في تقديم الخدمات التعليمية في كل من التعليم العام والتعليم العالي. وفي

الخطة الخمسية السادسة بات واضحا أن الحكومة ستوسع دور القطاع الخاص بهدف تعبئة موارده المالية واستثمارها في قطاع التعليم.

وفي مجال الخدمات الصحية وفي إطار التوجه العام للدولة نحو دعم القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية، فإن خطة التنمية السادسة (١٤١٥/١٤٢٠هـ) أشارت وبشكل واضح إلى عزم الدولة على تقديم برامج ومشاريع ترمي إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية. من هنا يلاحظ أنه بالرغم من اهتمام الدولة ورعايتها لقطاعي التعليم والصحة في المملكة، إلا أننا سنشاهد تحولا كبيرا في دور القطاع الخاص حيث سيناط به مسئوليات كبيرة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه في السنوات القليلة القادمة.

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من أن هناك نموا سريعا في حجم الاستثمار في قطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول، وأن الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والهام يمثل تحديا لمرتاديه وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :

١- ما يشهده قطاع الخدمات في الدول المتقدمة والدول النامية على حدا سواء من نمو متسارع يكاد يفوق معدل النمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى (Drucker, 1997).

٢ - إن الطلب على الخدمات يتسم بعدم الاستقرار مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ويرجع ذلك إلى التطور المستمر في تكنولوجيا تقديم تلك الخدمات الأمر الذي يستوجب ضرورة التعامل معها بكفاءة وفعالية عاليتين.

٣ - تمركز ملكية معظم المنشآت الخاصة التي تتولى تقديم الخدمات بكافة أنواعها لدى أفراد قدراتهم المالية محدودة مما يستوجب ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد (البنك الإسلامي، ١٤١٤هـ).

٤ - إن حداثة التجربة الاستثمارية للقطاع الخاص في مجال الخدمات التعليمية والصحية في الدول النامية أوجد نوعا من النقص في عدد البحوث في هذا المجال (بدوي، ١٩٩٨م).

٥ - إن البيئة التي تعمل فيها المنشآت الخدمية بشكل عام تتسم بارتفاع التكاليف المستمرة والمنافسة الشديدة، وبالتالي فان نجاح أي منشاة يعتمد في المقام الأول على كفاءة الإدارة (Herman, 1998).

٦ - أن غالبية المنشآت الخاصة في قطاعي التعليم والصحة في المملكة العربية السعودية هي منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وأن هذا النوع من المنشآت يواجه مجموعة من الصعوبات تعيق إستمراريته ونموه. أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بالكفاءة الإدارية لأصحاب هذه المنشآت.

إستنادا لذلك فإنه يتحتم على الباحثين والمتخصصين ضرورة بذل المزيد من الجهد من اجل الإلمام بطبيعة هذه المنشآت حتى يسهل التعامل معها وبالتالي تدعيم إمكانية نجاحها. كما تكمن أهمية هذه الدراسة ايضا في كونها من الدراسات النادرة -في حدود علم الباحثين - التي تتناول دراسة خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. كذلك تستمد الدراسة أهميتها من أن مجال تطبيقها هو قطاعي الخدمات التعليمية والصحية اللذين كان ومازال الاستثمار الأساسي فيهما محصورا فيما تقدمه الدولة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص والدوافع التي يتمتع بها المبادر السعودي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي التعليم والصحة. وتحديدا تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - حصر أهم الخصائص يتصف بها المبادرون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي التعليم والصحة في المملكة العربية السعودية.

٢ - تحليل الاختلافات في الخصائص بين المبادرين في قطاعي التعليم والصحة.

٣ - التعرف على الدوافع الرئيسة للمبادرين فيما يتعلق بإنشاء وتكوين الخدمات التعليمية والصحية.

٤ - تحليل الاختلافات في الدوافع بين المبادرين في قطاعي الخدمات التعليمية والصحية.

٥ - تقديم بعض التوصيات المتعلقة بخصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعين المذكورين.

تساؤلات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على عدد من التساؤلات فيما يتعلق بخصائص ودوافع المبادرين في قطاعي الخدمات التعليمية والصحية. وفي هذا الصدد تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١ - ما هي أهم الصفات التي يتصف بها المبادرون في قطاع الخدمات التعليمية والصحية في المملكة العربية السعودية من حيث العمر والخبرة والمؤهلات والوظيفة السابقة؟

٢ - ما هي دوافع المبادر السعودي من تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات التعليمية والصحية في المملكة العربية السعودية؟

٣ - هل تختلف الخصائص والدوافع التي يتمتع بها المبادرون في المملكة العربية السعودية عما هو متعارف عليه في المجتمعات الأخرى؟

٤ - هل تختلف خصائص المبادر السعودي ودوافعه في قطاع الخدمات التعليمية عن تلك الخصائص والدوافع التي يتمتع بها المبادر في قطاع الصحة ؟

الدراسات السابقة :

يزخر أدب الموضوع بالعديد من الدراسات والبحوث التي تعالج أو تتطرق لخصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن تلك الخصائص والدوافع يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات أساسية (Storey, 1996) وذلك على النحو التالي:

١. التاريخ الوظيفي
٢. المؤهل العلمي
٣. الخلفية الأسرية
٤. الصفات الشخصية لصاحب المنشأة

فيما يتعلق بالخصائص يشير (Storey,1996) إلى أهمية التاريخ الوظيفي المعبر عنه بعدد سنوات الخبرة في مجال العمل لصاحب المنشأة وكيف يمكن أن يكون محددا أساسيا في نجاح المنشأة وتقدمها ، ذلك أن التاريخ الوظيفي المبني على خبرة واسعة في مجال العمل يعطي صاحب المنشأة القدرة على التعامل مع المستجدات وتلافي الوقوع في الأخطاء. أما (MacDonald and Coffield, 1991) فيحددان أهمية التاريخ الوظيفي من خلال كونه وسيلة تعمل على دفع عجلة نجاح المنشأة الصغيرة والمتوسطة أو إيقافها. فمرور صاحب المنشأة بصعوبات وظيفية قبل البدء في إنشاء منشأته كالبطالة مثلا سيكون ذلك بمثابة الدافع والمحرك لبذل المزيد والعمل بجدية وإصرار كبيرين خوفا من الوقوع في تلك الصعوبات من جديد.

وفي دراسة قام بها (Stanworth et al, 1989) تم استكشاف أثر كل من المؤهل العلمي والخلفية الأسرية لصاحب المنشأة الصغيرة والمتوسطة على نجاح أو فشل تلك المنشأة. وقد دلت نتائج الدراسة على أهمية هذين العنصرين وأن الإرتفاع في المستوى العلمي لصاحب المنشأة يعني خبرة ودراية أكبر وبالتالي قدرة أفضل على التعامل مع المشاكل التي تواجهها أي منشأة. كما أثبتت الدراسة أن الخبرة العملية في مجال

القطاع الخاص بصفة عامة ومجال عمل المنشأة بصفة خاصة لها أيضا دور إيجابي وبارز في نجاح أي منشأة. فالشخص المنتمي إلى أسرة لديها خبرة في قطاع الأعمال يكون أكثر قدرة في الحصول على المتطلبات المالية اللازمة لبدء المشروع أو التوسع فيه، إلى جانب حصوله على نصائح إدارية كلما تطلب الأمر لذلك.

وهناك مجموعة أخرى من الدراسات (Cressy, 1992; and Kalleberg and Leicht, 1991) تناولت أثر مجموعة من الصفات الشخصية على نجاح وفشل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. من هذه الصفات التي تأكد دورها الهام والإيجابي في نجاح المنشأة الصغيرة والمتوسطة عمر صاحب المنشأة. فلقد أشارت نتائج تلك الدراسات إلى أنه كلما زاد عمر صاحب المنشأة كلما كانت الخبرة المتوفرة لديه اكبر وبالتالي إمكانية أكبر للنجاح. وهناك دراسة تمت على عينة كبيرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف معرفة أسباب فشل تلك المنشآت. وقد دلت نتائج الدراسة إلى أن ٥٠٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية يعزى فشلها إلى العجز وعدم الكفاءة الإدارية لأصحاب هذه المنشآت (Dun and Bradstreet, 1986) وأن رجل الأعمال واسع الخبرة اكثر قدرة على انتشال المشروع من عثرته وضخ دماء جديدة لإعادة الحياة إليه. وفي دراسة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية استطاع كل من (Clayton, 1981 and Hornaday, 1982) أن يحصرا مجموعة من الخصائص التي يجب أن يتمتع بها أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تتمثل أهم هذه الخصائص في:

- الإحساس والشعور بالمسئولية وان ما يقوم به صاحب المنشأة من أعمال ناتج من هذا الإحساس.
- قبول وتحمل المخاطرة الناتج من الرغبة في النجاح والاندفاع إلى عالم الأعمال.
- الإيمان والإصرار على النجاح وأن لديه من القدرات ما تؤهله لذلك.
- الرغبة في التطوير والاستفادة من الأخطاء السابقة ومحاولة إستثمارها لتحقيق افضل النتائج.

- حب العمل والمثابرة الدائمة.
- المهارة الإدارية.
- الشعور بالفخر من جراء ما يقوم به من دور في تقدم مجتمعه والمحيط الذي يعمل فيه.

أما دراسة (AlShaikh, 1997) فقد استهدفت رسم صورة لصاحب المنشأة الصغيرة في القطاع الصناعي في المملكة الأردنية الهاشمية. من أهم النتائج التي توصل إليها هي أن هناك مجموعة من الخصائص التي يتصف بها المبادر الأردني تتعلق أهمها بالعمر والمؤهل العلمي والخبرة الوظيفية السابقة. جميع هذه الصفات جاءت منسجمة مع العديد من الدراسات (Hisrich 1988; and Longgencker and Moore 1991).

وعلى المستوى المحلي لا توجد دراسات مفصلة في هذا الموضوع وان كان هناك بعض الدراسات المختصرة التي قامت بها بعض الجهات الرسمية والخاصة كالغرف التجارية. من ذلك الدراسة التي أعدتها الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية (الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، ١٤١٨هـ) والتي حاولت من خلالها التعرف على طبيعة مشاكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال حصر جميع حالات تعثر تلك المنشآت المعلن عنها في الصحف على مستوى مناطق المملكة الثلاث، الوسطى والشرقية والغربية. وقد دلت نتائج الدراسة إلى أن من أهم المشاكل التي تواجهها المنشآت المتعثرة الصغيرة والمتوسطة تتمثل في عدم قدرة أصحاب هذه المنشآت على القيام بعملية إصلاح الخلل الهيكلي الذي تعاني منه هذه المنشآت وذلك بسبب الضعف في المهارات الإدارية والتنظيمية لأصحاب هذه المنشآت.

أما فيما يتعلق بدوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدخول في هذا النوع من المنشآت فقد قام بعض الباحثين بإجراء مجموعة من الدراسات (Blanchflower and Oswald,1990) و (Blanchflower and Meyer,1991) بهدف التعرف على أهم الدوافع التي يمكن أن تكون وراء قبول الأفراد للإستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة

والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا. وقد بينت نتائج هذه الدراسات أن العمر يلعب دورا مهما في إقبال المبادر على تأسيس أي مشروع استثماري. فقد لوحظ أن معدل إنتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة ما يزداد مع ازدياد نسبة عدد السكان التي تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٤٤ سنة في تلك المنطقة على اعتبار أن هذه الفئة أكثر الفئات العمرية قابلية للعمل.

وفي دراسة أخرى أجراها (Pickles and O'Farrell, 1987) حول تأثير الصفات الشخصية على حجم إنتشار المنشآت الصغيرة، كان ضمن تلك الصفات المستوى التعليمي للمبادر. فقد أشارت نتائج الدراسة التي تم أجراؤها على جمهورية ايرلندا إلى أنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد كلما زادت الرغبة لدية للعمل باستقلالية والسعي نحو إنشاء مشروع استثماري خاص به. هذه الدراسة جاءت موافقة للنتائج التي توصل إليها (Evans and Leighton, 1990) في دراستهما التي أجروها في الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد لوحظ أن هناك علاقة طردية موجبة بين المستوى التعليمي للمبادرين وعدد المنشآت الصغيرة التي يتم إنشاؤها.

كما أجرى (Bates, 1990) دراسة عن دور الخبرات الإدارية في دفع المبادر للإستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك إرتباط وثيق بين الخبرات الإدارية التي يتمتع بها المبادر ومعدل إنتشار المنشآت الصغيرة، فكلما ارتفع مستوى الخبرة العملية والإدارية كلما كان ذلك دافعا لدى المبادرين للعمل على إنشاء مشاريع استثمارية صغيرة خاصة بهم.

وفي دراسة أجراها (Jones, McEvoy and Barrett, 1993) عن دور الأقليات المهاجرة في التأثير على إنتشار المنشآت الصغيرة، استقصى الباحثون مجموعة من الأفراد يملكون منشآت صغيرة في مناطق مختلفة بالمملكة المتحدة. وقد توصل الباحثون إلى أن إنتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الجاليات المهاجرة أكبر بكثير من معدل إنتشارها بين المواطنين المقيمين، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٢٢٪ من

مجموع السكان المهاجرين والقادرين على العمل يملكون منشآت صغيرة، في حين أن النسبة بين المقيمين لا تزيد عن ١٢٪ فقط. ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى دور الجاليات المهاجرة من آسيا في بعض الدول الأوربية وفي المملكة المتحدة على وجه الخصوص.

مما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن هناك جهودا كبيرة تبذل من جانب الباحثين والمتخصصين من اجل إثراء موضوع الخصائص والدوافع التي يتميز بها المبادرون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من تعدد هذه الدراسات فإنها في جلها تم إجراؤها خارج منطقتنا العربية. لذلك فان هذه الدراسة تعتبر مساهمة في تضييق هذه الفجوة في الدراسات ومحاولة لفتح المجال أمام الباحثين لبذل المزيد من البحث العلمي في هذا الموضوع الهام والحيوي.

مجتمع وعينة الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج المكتبي والدراسة الميدانية. فمن خلال البحث المكتبي تم مسح عام لأهم الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع خصائص ودوافع المبادرين في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما الدراسة الميدانية فقد تناولت التعرف على خصائص ودوافع المبادرين في تلك النوعية من المنشآت في قطاعي التعليم والصحة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية لمعرفة ما هو كائن في الواقع وللوصول إلى تحقيق الأهداف التي حددتها الدراسة.

ونظرا إلى أن طبيعة الدراسة تركز على دراسة خصائص ودوافع المبادرين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعي التعليم والصحة، فان مجتمع الدراسة يمثل مجموع المنشآت الخاصة في مجال الخدمات التعليمية والصحية في المملكة العربية السعودية. أما ما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم اختيارها من المنطقة الشرقية حيث تم حصر جميع المنشآت الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعي التعليم والصحة

والبالغ عددها ١٢٥ مدرسة ومستوصف حسب الدليل التجاري الصادر عن الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية و الدليل التجاري الصادر عن الغرفة التجارية الصناعية بالاحساء ومن ثم تم مراسلتها جميعا بعد إستيفاء بعض الشروط منها أن تكون المنشأة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص وان لا يزيد رأسمالها عن ٢٠ مليون ريال مستخدمين في ذلك التعريف الذي إقترحته منظمة الخليج للإستشارات الصناعية في دراستها المقدمة إلى ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٤م). فلقد اقترحت الدراسة تصنيفا كميا اعتمادا على رأس المال. حيث اعتبرت المنشأة التي لا يتجاوز الاستثمار فيها المليون دولار أمريكي على أنها صغيرة، والمنشآت التي لا يزيد رأس المال المستثمر فيها عن ٥,٥ مليون دولار أمريكي على أنها منشآت متوسطة.

أسلوب جمع البيانات :

تم تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية باستخدام استمارة استقصاء احتوت على جزئين. الجزء الأول يتضمن ١٢ سؤالا تهدف للحصول على بعض المعلومات الخاصة بالمبادرين من حيث العمر والمؤهلات والخبرة والوظيفة السابقة. إلى جانب ذلك هناك بعض الاسئلة المتعلقة بالمنشأة مثل تاريخ إنشائها وشكلها القانوني وحجمها من حيث رأس المال والإيرادات وعدد العاملين. وهذه تشمل المعلومات الأساسية التي نسعى من خلالها إلي تحقيق أهداف الدراسة. أما الجزء الثاني فيتضمن ٢٣ سؤالا استخدم بعضها في هذه الدراسة وبعضها تم الاستفادة منه في أغراض أخرى. وقد صممت الاستمارة على أساس نوعين من الأسئلة، أسئلة محدودة الإجابة وأسئلة مفتوحة الإجابة.

أسلوب معالجة وتحليل البيانات:

لقد تم تحليل وتفسير النتائج الخاصة بالدراسة باستخدام برنامج SPSS المحمل على الحاسب الآلي الشخصي بكلية العلوم الإدارية والتخطيط بجامعة الملك فيصل بالأحساء. وقد كان الاعتماد أساسا على الأساليب الإحصائية التالية:

- الأساليب الوصفية مثل التكرارات والنسبة المئوية.
- تحليل التباين باستخدام اختبار "ت" واختبار Mann-Whitney وهي من الاختبارات الأساسية التي تستخدم في الإحصاء اللابارمتري أو الطرق الإحصائية اللامعلمية عندما يكون حجم العينة صغيرا. ولابد من الإشارة هنا إلى أن صغر حجم العينة لم يمكننا من إستخدام الأسلوب الأمثل في التحليل وهو أسلوب كاي تربيع حيث أن معظم الخلايا تقل عن الخمس ملاحظات في الجداول المقطعية.

تحليل نتائج الدراسة :

كما ذكرنا سابقا فقد تم مراسلة ١٢٥ منشأة وكان عدد الردود ٦٢ ردا، منها ٣٨ في قطاع الصحة و٢٤ في قطاع التعليم. وقد جاءت جميع الاستمارات التي تم تعبئتها كاملة ووافية. كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

جدول (٢)
عينة الدراسة والنسبة المئوية للردود

القطاع	العدد	الردود	نسبة الرد
الصحة	٩٢	٣٨	٪٤١,٣
التعليم	٣٣	٢٤	٪٧٢,٧
المجموع	١٢٥	٦٢	٪٤٩,٦

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة الميدانية فقد تم وضع النتائج في شكل جداول مبسطة تحتوي علي البعد المراد تحليله ومناقشته في ظل التساؤلات التي طرحتها الدراسة وذلك على النحو التالي:

عمر المبادر عند تأسيس الخدمة :

يتضح من الجدول (٣) أن نسبة ٧٤,٢٪ من أفراد العينة تقع أعمارهم بين ٣٠ -٥٠ سنة وهذه تعد نسبة عالية مما يؤكد أنه نادرا ما يبدأ المبادرون في تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قبل سن الثلاثين، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات. وفي المملكة العربية هناك من يتولي إدارة هذه المنشآت أو يمتلكها وهو دون الثلاثين خاصة في حالات الوراثة ولكن مع ثبات العوامل الأخرى فإن المبادر دون الثلاثين لا يتوقع له أن يمتلك النضج والخبرة الكافية لإدارة المنشأة.

ويبدو أن هذه النتيجة تتباين نوعا ما بين القطاعين حسب ما تشير إليه قيم "ت". فبالرغم من تقارب نسبة الذين تقع أعمارهم بين سن الثلاثين والخمسين نجد أن نسبة الذين تفوق أعمارهم الخمسين في قطاع الصحة ١٣,٢٪ في حين أن جميع أفراد عينة التعليم هم دون الخمسين. كما أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين في قطاع التعليم تزيد عن نسبة أولئك الذين هم دون الثلاثين في قطاع الصحة.

جدول (٣)
عمر المبادر عند تأسيس الخدمة

النشاط	العمر			
	أقل من ٣٠ سنة	٣٠ -٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	المجموع
الصحة	٥ (١٣,٢)	٢٨ (٧٣,٧٪)	٥ (١٣,٢٪)	٣٨ (١٠٠٪)
التعليم	٦ (٢٥٪)	١٨ (٧٥٪)	٠ (٠٠٪)	٢٤ (١٠٠٪)
المجموع	١١ (١٧,٧٪)	٤٦ (٧٤,٢٪)	٥ (٨,١٪)	٦٢ (١٠٠٪)

قيمة ت = ٢,٠٢٣ مستوى المعنوية= 0%

المؤهلات العلمية للمبادرين في قطاعي الصحة والتعليم :

الجدول (٤) يوضح المؤهلات العلمية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الصحة والتعليم. ويتضح من هذا الجدول أن ٧٧,٤٪ من إجمالي أفراد العينة يحملون درجات جامعية فما فوق وهذا أمر قد لا يثير الدهشة وذلك لإنتشار التعليم ولأن طبيعة القطاعات التي تشملها الدراسة تقتضي أن يكون المبادر للنشاط على درجة من الوعي والدراية ولا تعني هذه النتيجة بالضرورة إلى أن المبادرين في القطاعات الأخرى أقل تعليما. فقد أورد (AlShaikh, 1997) أن أكثر من ٥٠٪ من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة في المملكة الأردنية يحملون درجة البكالوريوس فما فوق. والملفت للنظر في هذه الدراسة هو وجود نوع من التباين بين قطاعي التعليم والصحة فيما يتعلق بالمؤهل العلمي. ويتضح هذا التباين من النتائج الإحصائية التي أفرزتها اختبارات "ت" و Mann - Whitney. ففي قطاع التعليم نجد أن ٦٦,٧٪ من أفراد العينة يحملون درجات فوق الجامعية مقارنة بحوالي ٥٪ في قطاع الخدمات الصحية. كذلك يلاحظ أن ٣١,٦٪ من أفراد العينة في قطاع الخدمات الصحية يحملون درجات دون الجامعية الأمر الذي لا يتوفر في قطاع التعليم. ويمكن الخروج من هذه النتيجة بأن المبادرين في قطاع الصحة أقل تأهيلا من أولئك المبادرين في الخدمات التعليمية. هذا التباين يؤكده اختبار "ت" الذي بلغت قيمته ٣,٦٦٢ وقيمة Mann- Whitney (U) الذي بلغت ٢٢٨ وكلا الاختباران يشيران إلى معنوية اختلاف أقل من ١٪. ولهذه النتيجة دلالة عملية هامة خاصة بالنسبة للجهات التي تتولى تصميم برامج التدريب داخل المملكة العربية السعودية مثل معهد الإدارة العامة والغرف التجارية الصناعية إذ يتوقع منها أن تراعي نوعية البرامج التدريبية التي تطرحها والفروق والاختلافات بين طبيعة القطاعات.

جدول (٤)

المؤهلات العلمية للمبادرين في قطاعي الصحة والتعليم

النشاط	المؤهل العلمي				
	دون الجامعة	جامعي	فوق الجامعي	آخر	المجموع
الصحة	١٢ (٣١,٦٪)	١٧ (٤٤,٧٪)	٧ (٥,٣٪)	٢ (٥,٣٪)	٣٨ (١٠٠٪)
التعليم	-	٨ (٣٣,٣٪)	١٦ (٦٦,٧٪)	٠ (٠٠٪)	٢٤
المجموع	١٢ (١٩,٤٪)	٢٥ (٤٠,٣٪)	٢٣ (٣٧,١٪)	٢ (٣,٢٪)	٦٢ (١٠٠٪)

ت = -٣,٦٢٢ U = ٢٢٨

مستوى المعنوية=٠,٠٠١ = ٠,٠٠

القطاع الذي يعمل فيه المبادر قبل تأسيس الخدمة :

تشير نتائج الجدول (٥) إلى أن ٤٨,٤٪ من أفراد العينة مارسوا العمل في القطاع الحكومي وأن نسبة الذين مارسوا العمل في القطاع الخاص تصل إلى ٣٨,٧٪ من إجمالي مفردات العينة. وبإضافة نسبة الذين مارسوا العمل في القطاع المشترك (قطاع حكومي وقطاع خاص) إلى القطاع العام تصبح نسبة الذين اكتسبوا خبراتهم العملية والإدارية في القطاع الحكومي حوالي ٦٠٪ من أفراد العينة.

ويلاحظ من الجدول تباين واضح بين قطاعي التعليم والصحة فيما يتعلق بالممارسة العملية قبل تأسيس الخدمة. فبينما عمل أكثر من ٨٠٪ من أصحاب منشآت الخدمات التعليمية في القطاع الحكومي نجد أن النسبة في منشآت الخدمات الصحية لا تتجاوز ٢٦٪. وتنعكس الصورة في حالة قطاع الخدمات الصحية حيث غلب على مؤسسيها ممارسة العمل في القطاع الخاص بنسبة ٥٣٪ مقارنة بنسبة ١٧٪ لقطاع التعليم. ويبدو هذا التباين واضحا من خلال النظر إلى الاختبارات الإحصائية المستخدمة حيث جاءت جميعها معنوية عند اقل من ١٪. ويمكن أن نخلص من هذه النتائج أن

أولئك المبادرين في مجال التعليم ربما يتم انخراطهم في العمل الخاص بعد تجربة عملية تم قضاؤها في مجال التدريس. في حين أن المبادرين في مجال الصحة ربما يتم انخراطهم في هذا المجال دون أن يكون لديهم خبرة عملية.

جدول (٥)
القطاع الذي عمل فيه المبادر قبل تأسيس الخدمة

النشاط	القطاع			
	الحكومي	الخاص	المشترك	المجموع
الصحة	١٠ (٪٢٦,٣)	٢٠ (٪٥٢,٦)	٨ (٪٢١,١)	٣٨ (٪١٠٠)
التعليم	٢٠ (٪٨٣,٣)	٤ (٪١٦,٧)	-	٢٤ (٪١٠٠)
المجموع	٣٠ (٪٤٨,٤)	٢٤ (٪٣٨,٧)	٨ (٪١٢,٩)	٦٢ (٪١٠٠)

ت = ٥,٧- U = ١٨٠
مستوى المعنوية=٠,٠٠٠ = ٠,٠٠

الوظيفة السابقة :

تبين النتائج الواردة في الجدول (٦) عدم وجود اختلاف بين أفراد العينة في القطاعين من حيث طبيعة الوظيفة السابقة حيث أن غالبيتهم (٦٠٪) قد مارسوا وظائف إدارية بنسبة ٥٥٪ و٦٧٪ في قطاعي الصحة والتعليم على التوالي. كما أن هناك نسبة ٢٧٪ في المتوسط قد مارسوا وظائف مهنية في قطاعي الصحة والتعليم بنسبة ٢٦٪ و٢٩٪ على التوالي. ولا تشير الاختبارات الإحصائية المستخدمة إلى وجود إي اختلافات ذات دلائل إحصائية. ويمكن للوظيفة أن تعكس بصورة غير مباشرة التخصص الذي يحمله المبادر وبالنظر للنتائج الواردة في الجدول (٦) يمكن القول مجازا أن معظم مؤسسي هذه الخدمات من التخصصات الإدارية ونسبة صغيرة لا تتعدى ٣٠٪ من التخصصات المهنية.

جدول (٦)
الوظيفة السابقة للمبادر في قطاعي الصحة والتعليم

النشاط	طبيعة الوظيفة السابقة			
	إدارية	أكاديمية/مهنية	أخرى	المجموع
الصحة	٢١ (٪٥٥,٣)	١٠ (٪٢٦,٣)	٧ (٪١٨,٤)	٣٨ (٪١٠٠)
التعليم	١٦ (٪٦٦,٦)	٧ (٪٢٩,٢)	١ (٪٤,٢)	٢٤ (٪١٠٠)
المجموع	٣٧ (٪٥٩,٧)	٢٤ (٪٢٧,٤)	٨ (٪١٢,٩)	٦٢ (٪١٠٠)

ت = ١,٤ U = ٣٨٤
مستوى المعنوية=٠,١٧ = ٠,٢٣٧

عدد سنوات الخبرة قبل تأسيس الخدمة :

تشير النتائج الواردة في الجدول (٧) إلى أن معظم المبادرين في قطاعي الصحة والتعليم ممن شملتهم عينة الدراسة يتمتعون بخبرة عملية طويلة تفوق ١٠ سنوات وقد كانت نسبة هؤلاء في المتوسط حوالي ٦٠٪ بينما تقل نسبة الذين خبرتهم أقل من خمس سنوات عن ١٥٪. وهذه النتيجة تعني أن معظم من أقدموا على الدخول في مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية لهم الخبرة الكافية التي تؤهلهم لإدارة هذه المنشآت بالصورة المطلوبة. غير أن هذه النتيجة تتفاوت من قطاع لآخر. ففي قطاع الخدمات الصحية يلاحظ أن نسبة أولئك اللذين تفوق خبرتهم عن ١٠ سنوات قبل تأسيس المنشأة بلغت ما يقارب ٧٠٪، في حين أن من تفوق خبرته عن ١٠ سنوات قبل التأسيس بلغت ما يقارب ٤٦٪ في قطاع التعليم. وفي الجانب الآخر نجد أن اولئك اللذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات تبلغ نسبتهم في قطاع الصحة ٥٪ فقط مقارنة ب٢٩٪في قطاع التعليم. وهذا التباين قد أوضحته الاختبارات الإحصائية المستخدمة حيث كانت دلالتها الإحصائية أقل من ٥٪ كما يبين الجدول (٧).

جدول (٧)
عدد سنوات الخبرة قبل تأسيس الخدمة

النشاط	سنوات الخبرة			
	أقل من ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	المجموع
الصحة	٢ (٥,٣٪)	١٠ (٢٦,٣٪)	٢٦ (٦٨,٤٪)	٣٨ (١٠٠٪)
التعليم	٧ (٢٩,٢٪)	٦ (٢٥٪)	١١ (٤٥,٨٪)	٢٤ (١٠٠٪)
المجموع	٩ (١٤,٥٪)	١٦ (٢٥,٨٪)	٣٧ (٥٩,٧٪)	٦٢ (١٠٠٪)

ت = ٢,٥ U = ٣٢٤
مستوى المعنوية=٠,٠١٠ = ٠,٠٣

دوافع تكوين الخدمات الصحية والتعليمية :

يلجأ كثير من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى تكوين انشطتهم الصناعية أو الخدمية انطلاقا من عدة دوافع تتفاوت من مستثمر لآخر. فقد يكون الدافع لإنشاء الخدمة أو النشاط ناتج من الاستفادة من فرصة استثمارية متاحة أو الاستفادة من خبرة سابقه يمتلكها المستثمر أو بسبب انخفاض حجم رأس المال المطلوب للدخول في المشروع الاستثماري أو أية دوافع أخرى. ويشير (البلاط، ١٩٩٦م) إلى أن دافع تنمية راس المال عند المستثمر السعودي يعد اكثر الدوافع أهمية. وفيما يتعلق بالدراسة الحالية فإن دوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية تمثلت في استغلال القدرات والخبرات التي يمتلكها أصحاب هذه الخدمات (٥٨٪) وتحقيق عائد اقتصادي (٤٨٪) وتحقيق نوع من الرضا الوظيفي (٣٥٪) والاستفادة من مدخرات الأسرة (٢٦٪). ولم يكن هناك تباين يذكر فيما يتعلق بالدوافع بين القطاعين عدا في حالة تحقيق الرضا الوظيفي إذ أن نسبة ٢٩٪ من مؤسسي الخدمات الصحية يسعون إلى تحقيق ذلك الرضا مقارنة بنسبة٦٪ بالنسبة لقطاع التعليم. الجدول رقم (٨) يبين هذه النتائج.

جدول (٨)
الدوافع الأساسية لتكوين الخدمة

الدافع	النشاط			
	الصحة	التعليم	المجموع	قيمة "ت"
استغلال المهارات والخبرات	٢٣ (٪٣٧)	١٣ (٪٢١)	٣٦ (٪٥٨)❖	٠,٤٨٧ (٠,٦٣)
تحقيق الرضا الوظيفي	١٨ (٪٢٩)	٤ (٪٦)	٢٢ (٪٣٥)	٢,٧٨ (٠,٠٠٧)
تحقيق عائد اقتصادي	٢١ (٪٣٤)	٩ (٪١٤)	٣٠ (٪٤٨)	١,٣٦ (٠,١٧٨)
استثمار مدخرات الأسرة	١٢ (٪٢٠)	٤ (٪٦)	١٦ (٪٢٦)	١,٣٠٤ (٠,١٩٧)
أخرى	٢ (٪٤)	٩ (٪١٤)	١١ (٪١٨)	٣,٥- (٠,٠٠١)

* النسبة من المجموع (٦٢)

الخلاصة :

١ - إن المبادر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية غالبا ما يتراوح عمره بين ٣٠ -٥٠ سنة وهذا بدوره يعكس النضج الذي يتمتع به رجل الأعمال في القطاع الخاص. ويلاحظ وجود تباين بين المبادرين في كل من قطاع الصحة والتعليم فيما يتعلق بالعمر.

٢ - توجد نسبة عالية من أفراد العينة تصل إلى ٧٥٪ يحملون مؤهلات علمية عالية وهذا أمر إيجابي يتمثل بوجود نوع من المعرفة لدى المبادر في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. كم أن هذا يعني قدرة المبادر على إستيعاب المستجدات ومجابهة التحديات في محيط عمله وتخصصه. ويلاحظ وجود تباين بين المبادرين في قطاعي الصحة والتعليم فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد لوحظ تفوق المبادر في القطاع التعليمي في هذا المجال على المبادر في القطاع الصحي.

٣ - توضح الدراسة إلى أن جميع أفراد العينة في قطاعي الصحة والتعليم مارسوا العمل في القطاع العام أوالخاص أو الأثنين قبل تأسيس منشآتهم وبالتالي تتوفر لديهم الخبرة العملية والإدارية الكافية. لقد تبين من الدراسة وجود تباين واختلاف معنوي بين المبادرين في القطاعين محل الدراسة حيث لوحظ انخراط أصحاب المنشآت التعليمية في العمل في الأجهزة الحكومية قبل البدء في تأسيس مؤسساتهم، في حين نرى أن أغلب المبادرين في القطاع الصحي هم من الذين مارسوا العمل في القطاع الخاص.

٤ - إن معظم من أقدم على الدخول في مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية لهم خبرة كافية تؤهلهم لإدارة هذه المنشآت بالصورة المطلوبة ومرد ذلك إلى الخبرة الطويلة التي قضاها المبادرون في القطاعين العام والخاص والتي تفوق في أغلبها ١٠ سنوات.

٥ - لقد اتضح من الدراسة وجود تباين واضح بين قطاعي الصحة والتعليم فيما يتعلق بخبرة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل تأسيس الخدمة. فقد بينت الدراسة أن قطاع الخدمات الصحية يعتبر أكثر عراقة من القطاع التعليمي.

٦ - تمثلت دوافع إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من قطاع الصحة والتعليم في استغلال القدرات والخبرات التي يتمتع بها أصحاب هذه المنشآت إلى جانب السعي إلى تحقيق العائد الاقتصادي. وفي هذا الصدد لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في الدوافع بين المبادرين في القطاعين.

التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلت إليه الدراسة يمكن الخروج بعدد من التوصيات والمدلولات نذكر منها ما يلي:

١. لقد تبين للباحثين من خلال مراجعة أدبيات هذه الدراسة أن هناك ندرة في الدراسات العلمية التي تعني بخصائص ودوافع المبادر السعودي ليس في قطاع

الخدمات وحسب وإنما في جميع القطاعات الإقتصادية المختلفة. مما يدعو إلى بذل المزيد من البحوث العلمية في هذا المجال.

٢. إضافة لما ذكر أعلاه، يرى الباحثان ضرورة الاهتمام بدراسة موضوع المبادرين ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على المستوى الأكاديمي من خلال تدريس مثل هذه المقررات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وكذلك على مستوى معاهد ومؤسسات التدريب.

٣. لقد تبين من الدراسة أن هناك فئة وإن كانت قليلة نوعا ما من المبادرين السعودين دخلوا مجال الإستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بخبرة مهنية وعلمية متواضعتين. وهنا تبرز أهمية مواجهة هذه الإشكالية من خلال صياغة برامج تدريب مناسبة تلبي احتياجات المبادر السعودي. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن المبادرين في قطاع الخدمات الصحية قد يحتاجون إلى برامج تدريبية أكثر تركيزا من المبادرين في قطاع الخدمات التعليمية.

٤. لقد تبين من نتائج الدراسة عدم وجود تباين واضح بين المبادر السعودي وغيره من المبادرين في الدول الاخرى فيما يتعلق بدوافع الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذه النتيجة تشير إلى إمكانية الإستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة في تصميم حزم البرامج التي تساعد هذه المنشآت على النمو والنجاح.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١. البلاط، السيد عبد الفتاح، (١٩٩٦) "محددات أنماط السلوك الاستثماري وعلاقتها بالخصائص الاقتصادية الاجتماعية للمستثمر الفرد: دراسة ميدانية في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية،" المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الثالث، العدد الثاني، مايو، ص ص. ٢٢٣ -٢٥٠.

٢. البنك الإسلامي للتنمية، (١٤١٤هـ) "تمويل وضمان مخاطر الائتمان في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي"، ورقة قدمت لندوة أساليب تنمية الصناعات

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي، مسقط، سلطنة عمان.

٣. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، (١٤١٨هـ) "دور الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في دعم وتشجيع المنشآت المتوسطة والصغيرة،" مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للبحوث والتدريب والمعلومات، الرياض.

٤. الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، (١٤١٨هـ) "المشروعات الصغيرة والمتكررة: المشاكل والحلول،" الادارة الاقتصادية والبحوث، الدمام.

٥. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والثلاثون لعام ١٤١٨هـ، إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض.

٦. المعلمي، يحيى عبد الله، (١٤٠٩هـ) "القدرات المالية والإدارية والفنية للقطاع الخاص ودورها في إنجاح عملية التخصيص"، ندوة التخصيص وأثره في الاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية والصناعية –جدة - المملكة العربية السعودية.

٧. المفلح إبراهيم، (١٤١٩هـ) "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية "،ورقة قدمت لندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

٨. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١٩٩٤م). "نحو استراتيجية خليجية موحدة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ، مسقط: سلطنة عمان.

٩. ميرفت بدوي، (١٩٩٨م) "التغيير المطلوب في قطاعي التعليم والصحة، لماذا؟ مجلة أموال السنة الثانية، العدد التاسع، أكتوبر – ديسمبر، ص ٣٤ -٣٧

١٠. وزارة التخطيط، (١٤١٠هـ)، خطة التنمية الخامسة، مطابع وزارة التخطيط، الرياض.

١١. وزارة التخطيط، (١٤١٥هـ) خطة التنمية السادسة، مطابع وزارة التخطيط، الرياض.

ثانيا : المراجع الأجنبية

12. AlShaikh, Fuad, (1997) " The Jordanian Entrepreneur: A Profile," Abhath Al-Yarmouk: Hum. & Soc. Sci, Vol. 13, No. 4, pp. 9-17.
13. Bates, T., (1990). "Entrepreneurial Human Capital Inputs and Small Business Longevity", Review of Economics and Statistics, Vol. 72, No. 4, November, pp 551-559.
14. Blanchflower, D.G and Oswald, A.J., (1990). "What Makes a Young Entrepreneur?" Working Paper No. 3252, National Bureau of Economic Research.
15. Blanchflower, D.G. and Meyer, B.D., (1991). "Longitudinal Analysis of Young Entrepreneurs in Australia and the Unites States", National Bureau of Economic Research. Working Paper No. 3746, Cambridge, Mass.
16. Clayton, O., (1982) "Planning a Career as A Business Owners," Business Education Forum, Vol. 36, pp. 23-25.
17. Cressy, R., (1992) "Loan Commitments and Business Starts: An Empirical Investigation on UK Data" SME Center Working Paper, No. 12, Warwick Business School.
18. Drucker,P., (1977) "Managing in a Time of Great Change," Butterworth- Heinmann, pp. 128-130.
19. Dun and Bradstreet, (1986) "Business Failure Record," New York: Dun and Bradstreet, pp. 12-13.
20. Evans, D.S. and Leighton, L.S., (1990). "Small Business Formation by Unemployed and Employed Workers", Small Business Economics, Vol. 2, No. 4, pp.319-330.
21. Herman, Mark, (1998) " Hospital Finance", Journal of Health Care Finance Vol. 24, No.4, pp. 22-26.
22. Hisrich, R., (1988) "The Entrepreneur in North Ireland: Characteristics, Problems, and Recommendations for the Future," Journal of Small Business Management, Vol. 26, No. 3, pp. 32-39,
23. Hornady, J., (1982) "Research about Living Entrepreneurs," in Encyclopedia of Entrepreneurs, Kent, C., Sexton, D., and Vesper, K., eds, Englewood Cliffs: Prentice-Hall.

24. Jones, T., McEvoy, D. and Barrett, G. (1993) "Labour Intensive Practice in the Ethnic Minority Firms", in J. Atkinson and D.J. Storey (eds) Employment, the Small Firms and the Labour Market, Routledge, London.
25. Kalleberg, A.L. and Leicht, K.T., (1991) "Gender and Organizational Performance: Determinants of Small Business Survival and Success," Academy of Management Journal, Vol. 34, No. 1, pp.136-61.
26. Longencker, J., and Moore, C., (1991) "Small Business Management: An Entrepreneurial Emphasis," Cincinnati: South- Wastern Publishing.
27. MacDonald, R. and Coffield, (1991) "Risky Business: Riders, Fallers and Plodders, Falmer Press, London,.
28. Pickles, A.R. and O'Farrell, P.N., (1987) "An Analysis of Entrepreneurial Behaviour from Male Work Histories", Regional Studies, Vol. 21, No.5, pp. 425-444.
29. Stanworth, J., Blythe, S., Granger, B. And Stanworth, C. (1989) "Who Becomes an Entrepreneur?" , International Small Business Journal, Vol. 8, No. 1, pp. 11-12.
30. Storey, D.J,. (1996) "Understanding The Small Business Sector," Routledge, New York.

The Characteristics and Motives of Entrepreneurs in the Health and Education Private Sector: An Empirical Investigation of Small and Medium Firms in the Eastern Region of Saudi Arabia.

Khalid A. Al-Sahlawi, Abdulqader M. A. Abdullah

College of Management Sciences and Planning - King Faisal University
Al-Hassa – Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This paper is set to explore the characteristics and motives of entrepreneurs in the health and education private firms in the Eastern Region of Saudi Arabia. The study is based on a sample of 62 organizations, 38 in the health sector and 24 in the education sector. The empirical results reveal that entrepreneurs are mature, well qualified and have long working experience either in the public or the private sector. As with respect to the motives of the entrepreneurs the study shows that utilizing of the skills and abilities which the entrepreneurs possess as well as achieving economic return on their investments are the main motives. However, the study shows some significant statistical differences between entrepreneurs in the two sectors as with respect to age at the time of starting business, academic qualifications and previous working experience.